Tax for SDGs Initiative

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مبادرة تسخير الضرائب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

التقرير السنوي لعام 2023

الملخص التنفيذي

التقدم المُحرز ومراحل الإنجاز: يتناول هذا التقرير أنشطة مبادرة تسخير الضرائب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتقدم الذي أحرزته في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2023 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023؛ حيث سار تنفيذ هذه المبادرة، خلال تلك الفترة، بخطى تطور مستقرة. فقد وقّعت المبادرة 17 خطة للمشاركة القطرية، ليصل عدد خطط المشاركة القطرية الموقعة إلى 21 خطة ضمن 25 بلدًا تشكل محور الاهتمام. وقد تم الاتفاق على خطة المشاركة القطرية الخاصة بمصر مع حكومتها، لكنها لا تزال في انتظار التوقيع. كما عيّنت المبادرة أيضًا 14 منسقًا وطنيًا، لضمان التنفيذ الفعّال لتلك الخطط. وساهمت تلك الإنجازات في تمهيد الطريق أمام المبادرة لتوسعة نطاق الأعمال في مرحلتها التالية.

ويعرض هذا التقرير تفاصيل مشاركات مبادرة تسخير الضرائب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع العديد من البلدان خلال 2023، كما يعرض أحدث المعلومات بشأن كل نتيجة مُحددة، ويسلط الضوء على التطورات الإقليمية والمواضيعية الرئيسية. ويقدم أيضًا لمحة عامة عن مبادرة مفتشي الضرائب بلا حدود وشراكاتها.

النتيجة 1 تُركز على تعزيز قدرات الإدارات الضريبية الوطنية والوكالات ذات الصلة فيما يتعلق بالتعامل مع حالات تفادي الضرائب والتهرب الضريبي وغيرهما من التدفقات المالية غير المشروعة، وذلك من خلال المساعدة الفنية وتيسير سُبل التعاون على وجه الخصوص. واشتملت المشاركات الأساسية على تنفيذ برامج مبادرة مفتشي الضرائب بلا حدود، ومبادرات بناء القدرات، وصياغة سياسات الضرائب والأطر القانونية وجهود التحول الرقمي.

فعلى سبيل المثال، تم تنفيذ مبادرات بناء القدرات – في غانا لصالح مسؤولي الإيرادات، وفي نيجيريا، لبث النشاط في لجانها الضريبية، وفي إسواتيني من خلال إجراء عمليات التدقيق المشتركة، وفي كولومبيا للتركيز على مواءمة الاستراتيجيات الضريبية مع أهداف التنمية المستدامة. كما ساهمت المبادرة، في بوتان والمالديف، في تصميم أطر إدارة المخاطر من خلال مراجعة تشريعات الضريبة على الدخل بهدف الدعوة إلى تطبيق قواعد محسنة لضريبة الممتلكات العقارية. وفي سريلانكا، ساهمت المبادرة في تصميم أطر الشفافية الضريبية بهدف مكافحة الجرائم الضريبية وتحسين المعرفة المؤسسية وتنمية قدرات إدارة الضرائب بخصوص التهرب الضريبي. وقد جاء ذلك ثمرة للاجتماعات المنعقدة مع مقرري السياسات بهدف اكتشاف الثغرات في السياسة الضريبية والأسباب الجذرية لوقوع الأزمة الاقتصادية. وقد أسفر الطلب المتزايد على التحول الرقمي عن إطلاق العديد من المبادرات التي تنوعت بين مراجعات للاستراتيجيات الرقمية في نيجيريا وتنزانيا، ووضع أسس المراحل الأولى من مختبرات التحليل الجنائي الرقمي في أرمينيا والهندوراس.

وفي عام 2023، حققت مبادرة مفتشي الضرائب بلا حدود إنجازًا عظيمًا في جهودها لتمكين هيئات الإيرادات في مختلف أرجاء العالم. وقد حققت المبادرة إنجازات ملحوظة، حيث تدير مبادرة مفتشي الضرائب بلا حدود 59 برنامجًا جاريًا في مختلف أرجاء إفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، والدول العربية وأوروبا ورابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. فمنذ إطلاقها عام 2012، حققت مبادرة مفتشي الضرائب بلا حدود زيادة في الضرائب المحصلة بمبلغ 2.30 مليار دولار، وزيادة بمبلغ 6.05 مليار دولار أمريكي من التقييم الضريبي. وفي سنة 2023 وحدها، حققت زيادة بمبلغ 230 مليون دولار أمريكي من حاصلات الإيرادات الضريبية الإضافية، و1.11 مليار دولار أمريكي إضافية من تقييم الإيرادات الضريبية. وقد امتد هذا التأثير المالي ليتجاوز حدود تعزيز الإيرادات وتحسين القدرات في هيئات الإيرادات. وقد انضم أكثر من 130 خبير جديد إلى قائمة خبراء مفتشي الضرائب بلا حدود التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في ثمانية موضوعات رئيسية، وذلك استجابة للطلب المتزايد على الدعم المقدم من الخبراء. هذا فضلاً عن الفعاليات الأساسية مثل اجتماعات المائدة المستديرة وحلقات العمل والحلقات الدراسية الشبكية التي أكدت على التزام مبادرة مفتشي الضرائب بلا حدود ونطاقها العالمي، والتأكيد على دورها الجوهري في دعم هيئات الإيرادات.

النتيجة 2 دعم الحكومات في مواءمة سياساتها الضريبية والمالية مع أهداف التنمية المستدامة. تم طرح مشروع الإطار الضريبي لأهداف التنمية المستدامة (الأدوات التشخيصية)، وهو أداة شاملة صُممت لمساعدة الحكومات الوطنية على تحسين مواءمة النظام الضريبي بالبلد مع أهداف التنمية المستدامة، على نطاق عالمي (لمزيد من التفاصيل، يُرجى الاطلاع على مسودة دليل إطار العمل الضريبي لأهداف التنمية المستدامة (الأدوات التشخيصية) ومجموعة أدوات إطار العمل الضريبي لأهداف التنمية المستدامة (الأدوات التشخيصية)). وقد تمت تجربة مشروع إطار العمل الضريبي لأهداف التنمية المستدامة (الأدوات التشخيصية) في تسعة من البلدان محل التركيز (أرمينيا وبوتان وجيبوتي ونيجيريا وسريلانكا وتنزانيا وتوغو وأوزبكستان وزيمبابوي) لمجموعة مُختارة من أهداف التنمية المستدامة في ضوء أولويات تلك البلدان. حيث أجرت اثنا عشرة بعثة تقييمات تشخيصية مفصلة ساعدت تلك البلدان على تحديد مجالات دعم سياسة الضرائب لتحقيق المزيد من التقدم نحو إنجاز أهداف التنمية المستدامة تلك. ويجري العمل على وضع خطط دعم تنفيذ المجالات المتفق عليها استنادًا إلى نتائج مسودة إطار العمل الضريبي لأهداف التنمية المستدامة (الأدوات التشخيصية) وتوصياتها لتلك البلدان بهدف تحسين تعبئة الموارد المحلية وتعزيز التنمية المستدامة من خلال تطبيق سياسات ضريبية مستنيرة.

وقد اشتمل الدعم المقدم على مواءمة السياسات الضريبية مع أهداف المساواة بين الجنسين والصحة الجيدة والرفاه، وسن تشريعات ضريبة الكربون، وتحسين الإنفاق الضريبي وتحسين الكفاءة ورقمنة الإدارات الضريبية، وبناء قدرات التدقيق الضريبي للتسعير التحويلي (TP). وأدى ذلك إلى بناء قدرات أكثر من 200 جهة لوضع السياسات، وزيادة متوسطة بنحو 40 بالمائة في فهم العلاقة التي تربط الضرائب بأهداف التنمية المستدامة، في ضوء بيانات استطلاع آراء المشاركين. وفي سريلانكا، وفضلاً عن جهات وضع السياسات، تم تدريب مجموعة من سفراء أهداف التنمية المستدامة من الشباب في جامعة كولومبو على دور فرض الضرائب في المساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيبدأ العمل على تطبيق مسودة إطار العمل الضريبي لأهداف التنمية المستدامة (الأدوات التشخيصية) في المزيد من البلدان محل التركيز، مثل كولومبيا وجزر القمر وغانا وكينيا والمالديف، بحلول الربع الثاني من عام 2024.

النتيجة 3 دعم استخلاص الأدلة والتوقعات من البلدان النامية وإدماجها في النقاشات الإقليمية والدولية حول الضرائب. ولتحقيق هذا الهدف، تستمر مبادرة تسخير الضرائب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في تعزيز الحوار لترسيخ فهم الترابط بين الضريبة وأهداف التنمية المستدامة، وتعزيز التبادل بين النظراء، وصقل أساليب فرض الضرائب متعددة التخصصات، واستكشاف المقاييس الضريبية المبتكرة والتي من شأنها تحفيز التنمية المستدامة. وقد حققت جلسة الحوار الرئيسية حول مبادرة الضريبة وأهداف التنمية المستدامة، المنظمة بالتعاون مع جامعة كولومبيا، نتائج مبهرة، بعد أن شارك فيها نحو 360 فردًا حضروا بأنفسهم لتمثيل 61 بلدًا (من بينهم 25 بلدًا محل التركيز، و29 بلدًا تطبق برنامجًا غير مركز، و7 بلدان أخرى لا تطبق البرنامج) فضلاً عن 48 جهة. وكان من بين تلك الجهات: منظمات دولية (مثل: صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي)؛ ومنظمات إقليمية (مثل: المؤسسة الإفريقية لبناء القدرات والمنتدى الإفريقي لإدارة الضرائب ومركز البلدان الأمريكية للهيئات الضريبية ومنتدى تبادل الآراء والخبرات لقادة الإدارات الضريبية)، ومنتدى الإدارات الضريبية لدول غرب إفريقيا)، ومؤسسات (مؤسسة فريدريش ايبرت ومؤسسة بيل وملينداغيتس ومؤسسة هيوليت ومؤسسة روبرت وود جونسون) ومؤسسات أكاديمية (مثل: جامعة نيويورك وجامعة أوكسفورد وكلية باريس للاقتصاد وجامعة ماساتشوستس في أمهيرست جامعة ييل)، ومنظمات المجتمع المدني (مثل: يورودادوتحالف المساءلة المالية وشفافية الشركات وأوكسفام أمريكا، وشبكة العدالة الضريبية وشبكة العدالة الضريبية أفريقيا). وتعد تلك المشاركة الواسعة دليلاً رائعًا على الاهتمام الكبير والالتزام من جانب مختلف الأطراف المعنية بالموضوعات

محل النقاش. وأكد هذا المستوى الرفيع من المشاركة على أهمية هذا الحوار، وأثره المحتمل في تشكيل السياسات الضريبية والاستراتيجيات المستقبلية المتسقة مع أهداف التنمية المستدامة. وفي استطلاع للرأي عقب الحوار، قيّم المشاركون مستوى رضاهم عن الحوار بمنحه 4.5 نقاط من أصل 5 نقاط. كما سجل الحضور ارتفاعًا في مستوى إلمامهم بمختلف موضوعات الضرائب وأهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يؤكد على دور هذا الحوار في تعزيز أسلوب التفكير الاستشرافي، والإقرار بقدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم البلدان لتحقيق أهدافها للتنمية المستدامة بكفاءة وفعالية.

هذا وقد استفادت مبادرة تسخير الضرائب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أيضًا من منصات الأمم المتحدة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنتدى تمويل التنمية والجمعية العامة للأمم المتحدة لحشد الدعم السياسي وتحفيز الشركاء العالميين والوطنيين للاستفادة من الضرائب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واشتمل ذلك على فعالية تم تنظيمها على هامش منتدى تمويل التنمية لمشاركة الرؤى التفصيلية من إسواتيني ورواندا وسريلانكا وفنلندا والنرويج حول المركزية الضريبية باعتبارها أداة حيوية لتمويل أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن فعالية ثانوية شهدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، والتي سلطت الضوء على دور السياسات الضريبية في تعزيز الرفاهة. وساهمت المبادرة أيضًا في المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة والشاملة، المنظم بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في اسطنبول، بهدف تمكين الإدارات الضريبية للتعلم من السياسات الضريبية المتسقة مع أهداف التنمية المستدامة والمساهمة في تطويرها؛ كما استضافت بانكوك وبنما الأكاديمية المالية لأهداف التنمية المستدامة، كجزء من استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز قدراته الداخلية وقدرات شركائه الوطنيين بهدف الارتقاء بجهود تمويل جدول أعماله 2030 للتنمية المستدامة.

فضلاً عن حلقة العمل السنوية للمعنيين بمبادرة مفتشي الضرائب بلا حدود المنعقدة في باريس، بمشاركة 170 مشاركًا من الإدارات المضيفة والشريكة ومجتمع الخبراء، والمنظمات الإقليمية والدولية، فضلا عن باقة من المتبرعين. وقد تطرق إلى مناقشة أفضل الممارسات والدروس المستفادة من تطور برامج مبادرة مفتشي الضرائب بلا حدود. ولاحقًا، تم تنظيم حلقات عمل فنية للمعنيين لمزيد من جهود بناء القدرات في مجالات محددة، نُظّم بعضها بمشاركة المنتدى الإفريقي لإدارة الضرائب والمنتدى الحكومي الدولي للتعدين والمعادن والتنمية المستدامة.

وفضلاً عن المنصات العالمية، دعمت المبادرة أيضًا مشاركة الإدارات الضريبية ومقرري السياسات من البلدان محل التركيز من خلال حلقات عمل فنية إقليمية. حيث دعمت، على سبيل المثال، مشاركة سريلانكا في حلقة عمل حول الإنفاق الضريبي في آسيا، والمنعقدة في الفلبين. وأسفر ذلك عن إدراج حكومة سريلانكا لتقارير الإنفاق الضريبي ضمن ممارستها لوضع الميزانية، ومن ثم أصبح لديها طريقة لتحسين الممارسات المالية بالدولة. كما يسرت المبادرة أيضًا فرصة لتبادل أفضل ممارسات السياسات الضريبية وإدارتها بما يتناغم مع أهداف التنمية المستدامة بين البلدان محل التركيز في المكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بما في ذلك المالديف وسريلانكا. فضلاً عن ذلك، دعمت أيضًا كولومبيا في استضافتها لمؤتمري قمة للمستويات قبل الوزارية في أثناء منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بهدف الدعوة إلى تطبيق السياسات الضريبية العادلة والمشاركة الشاملة بالتعاون مع المجتمع المدني.

وقد أثمرت جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجال الضريبي عن فرص تعاون مثمرة بين الشركاء. حيث تناولت التعاون مع منظمة الصحة العالمية ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ومبادرة أديس أبابا للضرائب، ومركز البلدان الأمريكية للهيئات الضريبية ومركز الجنوب واللجنة المستقلة لإصلاح الضرائب الدولية للشركات وتحالف المساءلة المالية وشفافية الشركات، وأوكسفام أمريكا ومبادرة الشفافية والمساءلة، العديد من الموضوعات المتنوعة ما بين الصحة والرفاهة وحتى الرقمنة والإصلاحات الضريبية العالمية والشفافية والاستثمار في المنظومات الضريبية.

وظهرت نتائج جهود التعاون تلك واضحة في تنظيم حلقة العمل المشتركة، والحوارات رفيعة المستوى وفعاليات بناء القدرات على مستوى العالم، لتضرب مثالا على تفاني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز الأنظمة الضريبية. ومن أمثلة ذلك، حلقة عمل مشتركة لبناء القدرات في سريلانكا، بهدف تعزيز الإطار الضريبي في الاقتصاد الرقمي، والتي استكشفت الفرص المحتملة لتعزيز وزيادة تعبئة الموارد المحلية. كما نُظمت حلقة عمل مشتركة في بوتان وسريلانكا حول الارتقاء بمهارات التفاوض لدى الإدارات الضريبية فيما يتعلق بالمعاهدات الضريبية وتصميم نموذج معاهدة ضريبي مستدام خاص بالبلد. ذلك بالإضافة إلى التعاملات مع جامعة كولومبيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمؤسسة الإفريقية لبناء القدرات والمنتدى الإفريقي لإدارة الضرائب (ATAF) لتوطيد الروابط الحالية مع استكشاف فرص التعاون الجديدة، وتعظيم التأثير العالمي للمبادرة.

UNDP Tax for SDGs Initiative

UNDP SUSTAINABLE FINANCE HUB

Norway

Ministry for Foreign Affairs of Finland